

الدال على الاربطة الذي يستعمل وجوده مع ايقاع النسبة النسبة
 الخامس وقد عرفت مما سبق من الفرق بين الفعل المشتق
 ان صار بالاريد على حد الفعل نحوون جد والفعل بالاريد
 على معنى نفسه مقترن باحد الارزمة الثلاثة واورد علينا
 صار بالاريد صدق عليه هذا الحد وليس بفعل الحد ليس بلان
 سبق من الفرق بين الفعل والمشتق علم انه لا يراد فان اي الفعل
 ما دل على عطف ونسبة الى الموضوع ما وزعنا على الحد
 اول ما اعتبر في مفهومه فصار ب نفس كذلك لا يراد ل على
 ذات ونسبة الحد اليه فالمحفوظ والاق الفعل الحد و المشتق
 الذات ويحتمل ان يعود الضمير الى قوله فان الى صار ب تكون كانهما
 فيه النسبة السادس ومنه يعلم ان ما سبق من التقسيم
 الفرق بين اسم الجنس و علم الجنس اعلان في اسم الجنس متد
 احدهما وهو الاكثر انه موضوع للماهية ومع وحده لا يعينها
 ويسمى فردا مشتركا كما ذهب اليه ابن الحاجب والزمخشري
 والاخران موضوع للماهية من حيث هي كما ان علم الجنس كذلك لان
 بينهما فرقا فان علم الجنس كاسمه وضع جوهره
 للجنس المعين فيدل جوهره على كون تلك الحقيقة معلومة
 للمخاطب متعينة عنده معهوده كما ان لاعلام المشتملة
 تدل جوهرها بحسب الوضع على تلك الاشخاص معهوده متعينة
 عنده واسم الجنس كاسه لا يدل على ذلك التعيين بجوه
 اصلا بل وضع لغير معين من تلك الحقيقة ثم جاء التعيين
 وهو معنى فيه من خارج بالاسم من تحوّل اللام للتعريف والتعريف
 جزر مفهوم علم الجنس وخارج عن مفهوم اسم الجنس لما دل التقسيم

هين